الأمم المتحدة
A/HRC/57/76
الجمعية العامة
Distr.: General
30 September 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة والخمسون
9 أيلول/سبتمبر – 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024
البندان 2 و10 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوَّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يقدم مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 34/54، لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2023 إلى 31 أيار/مايو 2024. وتستند هذه اللمحة العامة إلى المعلومات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى الانتهاكات والتجاوزات التي وثّقها، فضلاً عن الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية عن طريق المكتب المشترك. ويسلط مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا التقرير الضوء أيضاً على التطورات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان ويقدم توصيات إلى الحكومة والشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد انقضاء الموعد النهائي بغية تضمينه أحدث المعلومات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- تدهورت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين 1 حزيران/يونيه 2023 و31 أيار/مايو 2024 بسبب استمرار النزاع المسلح في المقاطعات الشرقية. وواصلت الجماعات المسلحة، لا سيما حركة 23 مارس، والقوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، ومختلف جماعات ماي - ماي، شن هجمات مميتة ضد المدنيين، مما تسبب في حالات نزوح وزيادة تعرض النازحين لمزيد من العنف، بما في ذلك حالات العنف الجنسي والاستغلال والتجاوزات المتصلة بالنزاع. وارتكبت قوات الدفاع والأمن الكونغولية أيضاً انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات ارتكبت أثناء العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة.

2- وواصل المكتب المشترك دعم جهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والتصدي لها. وأوقفت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها في كيفو الجنوبية في 30 نيسان/أبريل 2024 وانسحبت بالكامل من المقاطعة، لتكتمل بذلك المرحلة الأولى من خطة فك الارتباط بشكل كامل[1]. ومع ذلك، وعلى النحو المتفق عليه مع الحكومة وتمشياً مع قرار مجلس الأمن 2717 (2023)، يحتفظ المكتب المشترك بوجود في مقاطعة كيفو الجنوبية كجزء من القدرة المتبقية للبعثة لمواصلة تنفيذ المهام ذات الأولوية في مجال حقوق الإنسان.

3- وفي الفترة من 15 إلى 18 نيسان/أبريل 2024، قام مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بزيارة رسمية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية شملت مدن بونيا وغوما وكينشاسا، حيث التقى بالرئيس وعدد من وزراء الحكومة، وممثلي المجتمع المدني، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وشدد خلال الزيارة، على أن حقوق الإنسان أداة لتعزيز السلام والتنمية المستدامة، وحصن منيع ضد تجدد النزاع. وسلّط الضوء أيضاً على الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك استغلال الموارد الطبيعية والفساد والإفلات من العقاب، وهو ما يجب على الحكومة التصدي له من أجل إنهاء دورة العنف. ولفت المفوّض السامي انتباه الحكومة إلى ضرورة حماية الحيز المدني والديمقراطي، لا سيما من خلال ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين، وتمكينهم من ممارسة أنشطتهم بحرية. وشدد على ضرورة ضمان حماية المدنيين في مناطق النزاع، ولا سيما الحماية من العنف الجنسي. ويرد في مختلف أجزاء التقرير مضمون النتائج والتوصيات المنبثقة عن زيارة المفوّض السامي[2].

ثانياً- المنهجية

4- لا تعبر المعلومات الواردة في هذا التقرير عن جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يتضمن التقرير سوى المعلومات التي تَمكن المكتب المشترك من التحقق منها من خلال تأكيدها من مصادر متعددة، وفقاً لمنهجية المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومعيار الإثبات على اساس وجود "أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد". ومع الانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة

(1) انظر S/2023/904.

(2) انظر أيضاً https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/04/un-high-commissioner-human-rights-volker-turk-concludes-official-visit-drc.

لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واجه المكتب المشترك قيوداً لوجستية وأمنية أكثر حدة في الوصول إلى بعض المناطق، لا سيما في المقاطعات الخمس المتأثرة بالنزاع، وهي إيتوري ومانييما وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وتنجانيقا، وكذلك في المناطق المتأثرة بالنزاع الطائفي في مقاطعتي ماي – ندومبي وتشوبو[3]. وعندما تعذر الوصول إلى منطقة معينة، اعتمد المكتب المشترك على شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات المجتمعية لرصد الحالة عن بُعد، مع إعطاء الأولوية دائماً لحماية المصادر الأولية والثانوية والالتزام بمبادئ "عدم الإضرار" والسرية والموافقة المستنيرة في إطار ولايته المتعلقة بالرصد والتحقيق.

ثالثاً- التطورات الرئيسية في ميدان حقوق الإنسان

5- وثّق المكتب المشترك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفقاً لمنهجية المفوضية، 047 5 انتهاكاً وتجاوزاً لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 2 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومع ذلك، وثّق المكتب المشترك زيادة بنسبة 13 في المائة في عدد الضحايا على نطاق البلد (787 12 ضحية)[4]. ومن بين جميع الانتهاكات والتجاوزات، سجلت نسبة 85 في المائة منها في المقاطعات المتضررة من النزاع. ويُزعم أن أفراد الجماعات المسلحة مسؤولون عن 61 في المائة من تلك الانتهاكات والتجاوزات. وكانت مقاطعتا كيفو الشمالية وإيتوري أكثر المقاطعات تضرراً، حيث وقعت نسبة 50 في المائة من جميع الانتهاكات والتجاوزات الموثّقة في كيفو الشمالية و14 في المائة في إيتوري.

6- واستمرت الجهود الإقليمية لتخفيف حدة التوتر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والتوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع، حيث أجرى رئيس أنغولا جولات من المحادثات مع سلطات الدولتين في محاولة لإحياء عملية لواندا المتوقفة. وبعد محادثات مكثفة في عام 2022، شملت أربع مشاورات موسعة بين السلطات والجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كينيا، تراجعت في عام 2023 المشاركة في عملية نيروبي. ونشرت بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، بعد انتهاء ولاية القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، لدعم الحكومة في استعادة السلام والأمن في شرق البلد. وواصلت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية عملياتها العسكرية ضد القوات الديمقراطية المتحالفة في إيتوري وكيفو الشمالية، في حين ظلت القوات المسلحة البوروندية تشارك في العمليات العسكرية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

7- وأُجريت الانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر 2023 وسط توترات سياسية متصاعدة، تفاقمت بسبب النزاع المسلح في كيفو الشمالية وادعاءات المعارضة السياسية وأعضاء المجتمع المدني بوجود أوجه قصور خطيرة في الجوانب اللوجستية والتنظيمية. وشهدت المجتمعات المحلية، خاصة في منطقتي كاتانغا وكاساي، أعمال عنف انتخابي ارتكبها أعضاء الأحزاب السياسية، بما في ذلك على أسس

(3) شملت المعوقات عدم وجود طائرات وعدم توافر سيارات الأجرة وغيرها من وسائل النقل الآمنة في بعض المناطق. وكان لا بد من إلغاء بعض المهام نتيجة لهذه المعوقات، وفي بعض الحالات، ألغيت بعض المهام بسبب عدم صلاحية الطرق للاستخدام نتيجة لسوء البنية التحتية والظروف الجوية.

(4) جرى التحقق من جميع الانتهاكات والتجاوزات الموثّقة في هذا التقرير وفقاً لمنهجية المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وقد تشمل الحادثة الواحدة أنواعاً متعددة من الانتهاكات وضحايا متعددين. وعندما يرتكب النوع نفسه من الانتهاكات أو التجاوزات في الحادثة نفسها (على سبيل المثال، انتهاك الحق في الحياة الاعتداء عليه)، تحسب مرة واحدة. ومع ذلك، قد يؤثر نوع من الانتهاكات أو الإساءات على ضحايا متعددين.

عرقية، مع تزايد التقارير عن انتشـــار خطاب الكراهية الذي يمكن أن يرقى إلى مســـتوى التحريض على العداء والعنف والتمييز.

8- وفي 13 آذار/مارس 2024، ألغت الحكومة وقف تطبيق عقوبة الإعدام الذي كان ســارياً بحكم الواقع منذ عام 2003. وذكرت الســلطات أنها اتخذت هذه الخطوة بســبب تزايد الإرهاب وارتفاع معدلات الجريمة، وكذلك استجابة لزيادة حالات الخيانة في سياق العمليات العسكرية ضد حركة 23 مارس. ويمثل إلغاء هذا الوقف انتكاسة كبيرة ويتنافى مع الالتزام الذي أعربت عنه سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بالعمل في سبيل الإلغاء التام لعقوبة الإعدام[5].

ألف- حماية المدنيين في مناطق النزاع

1- الحالة الراهنة والتدابير التي اتخذتها الحكومة

9- وثّق المكتب المشـــترك في الفترة الممتدة من 1 حزيران/يونيه 2023 و31 أيار/مايو 2024 حالات انتهاك وتجاوز لحقوق الإنســـان وانتهاكاتٍ للقانون الدولي الإنســـاني بلغ عددها 286 4 حالة في المقاطعات المتضـــررة من النزاع. ويمثل ذلك انخفاضـــاً بنســـبة 1 في المائة مقارنةً بالفترة المشـــمولة بالتقرير الســـابق. ومع ذلك، ازداد عدد الضـــحايا في المناطق المتضـــررة من النزاع بنســـبة 10 في المائة ليصل إلى 771 10 ضحيةً بسبب الزيادة الإجمالية في الهجمات المميتة التي تشنها الجماعات المسلحة ضد المدنيين.

10- ووفقاً للمصـــادر الإنســـانية، يزيد عدد النازحين المدنيين حالياً على 7 ملايين شـــخص بســـبب تدهور الحالة الأمنية في شـــرق البلد[6]. وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، ســـجل مكتب تنســـيق الشـــؤون الإنسانية ما مجموعه 272 حادثاً أثّر على العاملين في المجال الإنساني أو السلع الإنسانية، مما أدى إلى قتل 3 من العاملين في المجال الإنســاني وإصــابة 33 واختطاف 47. ووثّقت مجموعة الحماية 21 هجوماً موجّهاً ضـــد مواقع النازحين داخلياً، مما أدى إلى قتل ما لا يقل عن 66 شـــخصـــاً وإصـــابة 45 شـــخصـــاً بجروح، بالإضـافة إلى اغتصـاب 10 أشـخاص واختطاف 22 شـخصـاً وتدمير أو حرق 802 من الملاجئ والمنازل. ووثّقت 19 من تلك الهجمات في كيفو الشـــمالية و1 في إيتوري وهجوم واحد في كيفو الجنوبية. وعلاوةً على ذلك، وثّق ما مجموعه 18 انتهاكاً آخر من الانتهاكات ذات الطابع المدني والإنســـاني لمواقع النازحين داخلياً: 13 في كيفو الشـــمالية و3 في إيتوري و2 في كيفو الجنوبية. وفي حين نُســـبت جميع الهجمات الموجّهة ضد مواقع النازحين إلى جماعات مسلحة مثل تحالف الديمقراطيين الكونغوليين وجماعة ماي - ماي وحركة 23 مارس، تتحمل القوات المســـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المســـؤولية عن نحو 30 في المائة من الانتهاكات الأخرى ذات الطابع المدني والإنساني لتلك المواقع.

11- ووثّقت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشـمولة بالتقرير 37 هجوماً موجّهاً ضـد المدارس والمسـتشـفيات في كيفو الشـمالية (11 مدرسـةً و10 مسـتشـفيات)، وإيتوري (3 مدارس و5 مسـتشـفيات)، وكيفو الجنوبية (4 مدارس و4 مسـتشـفيات). ويمثل

(5) ينص دســـتور جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي اعتُمد في 18 شـــباط/فبراير 2006، على أن الحق في الحياة حق مقدس (المادة 16). ولا يتضـمن الدسـتور أي إشـارة إلى عقوبة الإعدام كعقوبة معمول بها في البلد. وفي عام 2017، أصـدرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رأياً يؤيد تقنين وقف تطبيق عقوبة الإعدام بحكم الواقع، وشجعت الحكومة على التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف إلغاء عقوبة الإعدام. وفي عام 2019، قدم أحد أعضاء الجمعية الوطنية مشروع قانون لإلغاء عقوبة الإعدام. ولم يعرض مشروع القانون حتى الآن للمناقشة.

(6) انظر https://reliefweb.int/report/democratic-republic-congo/democratic-republic-congo-internally-displaced-persons-and-returnees-april-2024.

ذلك انخفاضاً إجمالياً بنسبة 69 في المائة مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (68 مدرسةً و53 مستشفى). وتمثلت الجهات الرئيسية التي ارتكبت تلك الهجمات في حركة 23 مارس (15)، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (5)، وتحالف الديمقراطيين الكونغوليين (4)، وجماعة تويغوانيهو (3)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (3)، وجماعة ماي – ماي ياكوتومبا (2)، وقوات نياتورا (1)، جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد (1)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (1)، وقوات جماعة المقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي (1)، والقوات المسلحة البوروندية (1).

12- ووثّق المكتب المشترك الاستخدام المنتظم للأسلحة المتفجرة، بما في ذلك المدفعية الثقيلة، ضد المناطق المأهولة بالسكان المدنيين أثناء الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس، مما أدى إلى قتل وجرح مدنيين وإلحاق أضرارٍ بالبنية التحتية، بما في ذلك المرافق الطبية والمدارس. وعلى سبيل المثال، في 3 أيار/مايو 2024، أدت القذائف التي سقطت على مواقع النازحين داخلياً في حي لاك فير وحي موغونغا بالقرب من غوما إلى قتل ما لا يقل عن 12 مدنياً وإصابة 34 آخرين.

13- وفي كيفو الشمالية، وثّق المكتب المشترك 510 2 انتهاكاً وتجاوزاً لحقوق الإنسان وانتهاكاتٍ للقانون الدولي الإنساني، ارتكبت الجماعات المسلحة 74 في المائة منها. ووسعت حركة 23 مارس نطاق سيطرتها على الأراضي في إقليمي روتشورو وماسيسي، بما في ذلك سيطرتها في نيسان/أبريل على الطرق التجارية الرئيسية وموقع تعدين الكولتان في روبايا. وقد وثّق المكتب المشترك 441 انتهاكاً ارتكبته حركة 23 مارس، مما أدى إلى قتل 173 رجلاً و37 امرأةً و27 ضحيةً لا يُعرف جنسها ولا عمرها و14 فتاةً و13 فتى. وتتحمل جماعات نياتورا المسؤولية عن قتل 59 رجلاً و9 ضحايا لا يُعرف جنسهم ولا عمرهم و7 نساء و3 فتيان وفتاة واحدة، بينما تقع على تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة المسؤولية عن قتل 25 رجلاً و7 نساء و4 فتيان و4 فتيات وطفلٍ لا يُعرف جنسه. وتتحمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية عن قتل 55 رجلاً و22 امرأةً و10 ضحايا لا يُعرف جنسهم و9 فتيان و3 فتيات.

14- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لهجماتٍ في كيفو الشمالية من حركة 23 مارس وعناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة العاملة تحت مظلة وازاليندو. وهذه الهجمات الموجهة ضد قوات حفظ السلام يمكن أن تشكل جرائم حرب[7]، وقد أدى انعدام الأمن والحرمان من حرية التنقل وغير ذلك من القيود إلى الحد بشدة من جهود الحماية والمساعدة الإنسانية التي تبذلها البعثة.

15- وفي 30 آب/أغسطس 2023 في غوما، اعترض جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مظاهرةً عامة نظمتها طائفة دينية تحمل اسم "رسل الإيمان الطبيعي اليهودي المسياني إلى الأمم" (Foi naturelle judaïque et messianique vers les nations)، مستخدمين القوة غير الضرورية وغير المتناسبة لمنع المظاهرة من الاستمرار. وقُتل ما لا يقل عن 102 مدنيٍ (90 رجلاً و8 نساء و4 فتيان) خلال العملية. وأصيب ما لا يقل عن 80 آخرين (66 رجلاً و9 نساء و5 أطفال)، في حين اعتُقل 139 مدنياً (104 رجال و6 نساء و29 طفلاً) وقُدّموا إلى العدالة. وفي 4 أيلول/ سبتمبر 2023، حوكم 115 مدنياً بتهمة تكوين عصابةٍ إجرامية والمشاركة في حركة تمرد[8]. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حُكم

(7) بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(ب)'3'.

(8) حكم القضاء العسكري بإعدام زعيم الجماعة، إفرايم بيسيموا، وسبعة آخرين من أعضاء الجماعة. وحُكم على خمسين آخرين بالسجن لمدد تراوحت بين 10 أعوام و20 عاماً.

على ضـــابطٍ واحد بالإعدام وحُكم على ثلاثة جنود بالســـجن لمدة 10 ســـنوات بتهمة ارتكاب جرائم ضـــد الإنســـانية (القتل)[9] وجرائمٍ أخرى بموجب القانون الجنائي الكونغولي، بما في ذلك التدمير الكيدي وتحريض العسكريين على ارتكاب أعمالٍ تتنافى مع الواجب والانضباط[10].

16- وعلى الرغم من استمرار عملية شجاع، التي تقودها القوات المسلحة المشتركة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشـــعبية الأوغندية ضـــد القوى الديمقراطية المتحالفة، وتمديد حالة الحصـــار الســـارية في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشـــمالية منذ أيار/مايو 2021، ظلت القوى الديمقراطية المتحالفة نشـــطة في هاتين المقاطعتين. ووثّق المكتب المشـــترك 487 انتهاكاً لحقوق الإنســـان والقانون الدولي الإنساني من جانب القوى الديمقراطية المتحالفة، مما أدى إلى قتل 826 شخصاً (501 من الرجال و244 امرأةً و32 ضـحيةً لا يُعرف جنسـها ولا عمرها و22 فتى و15 فتاةً و12 طفلاً لا يُعرف جنسـهم). وكان عدد الضـحايا المرتبط بالانتهاكات التي ارتكبتها القوى الديمقراطية المتحالفة هو الأعلى بين جميع مرتكبي الانتهاكات في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير[11].

17- وفي مقاطعة إيتوري، استمرت الهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعمال الانتقامية التي ترتكبها على أســسٍ عرقية جماعة تحالف الديمقراطيين الكونغوليين وجماعة ماي – ماي زائير والقوى الديمقراطية المتحالفة، خاصـــةً في إقليمي إيرومو ومامباســا. ووثّق المكتب المشـــترك 719 حالة انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنســـان وانتهاكات للقانون الدولي الإنســـاني في إيتوري، نُســـب 42 في المائة منها إلى جماعة تحالف الديمقراطيين الكونغوليين. وأسـفرت هذه الانتهاكات عن قتل 387 شـخصـاً (235 رجلاً و72 امرأةً و65 طفلاً لا يعرف جنســـهم و12 فتى و3 فتيات). وفي 19 نيســـان/أبريل 2024، وقّعت الجماعات المسلحة الرئيسية الخمس الناشطة في مقاطعة إيتوري[12] اتفاقاً بشأن الوقف الفوري للأعمال العدائية، مما أدى إلى انخفاض عدد الهجمات وتجاوزات حقوق الإنســـان وانتهاكات القانون الدولي الإنســـاني التي ارتكبتها هذه الجماعات.

18- وفي كيفو الجنوبية، وثّقت 459 حالة انتهاك وتجاوز لحقوق الإنسان، أي ما يمثل زيادةً بنسبة 4 في المائة مقارنةً بالفترة المشـمولة بالتقرير السـابق، بالتقرير السـابق، بما في ذلك قتل 85 شـخصـاً (66 رجلاً و13 امرأة و6 أطفال) والعنف الجنســـي المرتبط بالنزاع الذي ارتكب ضـــد 68 امرأة و32 فتاة و14 رجلاً و7 فتيان وطفلين لا يعرف جنسـهم. وارتكبت الجماعات المسـلحة العاملة تحت مظلة جماعة ماي- ماي رايا موتومبوكي معظم انتهاكات حقوق الإنسان. وتتحمل عناصـر تابعة للدولة المسؤولية عن 35 في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما حالات سوء المعاملة والاعتقالات التعسفية، وارتكبت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية معظمها.

19- وفي مقاطعة تنجانيقا، سـجلت زيادة بنسـبة 9 في المائة في عدد الانتهاكات والتجاوزات الموثّقة مقارنةً بالفترة المشـــمولة بالتقرير الســـابق، إذ بلغ عددها 532 انتهاكاً وتجاوزاً، تعلق معظمها بالحق في الملكية والحق في الحرية الشـخصـية وحالات سـوء المعاملة، فضـلاً عن العنف الجنسـي المرتبط بالنزاع. وكـانـت الجمـاعـات المســـلـحـة مســـؤولـة عن معظم هذه التجـاوزات (52 في المـائـة) التي بلغ عدد

(9) المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(10) قانون القضاء العسكري، المادتان 66 و88.

(11) في حين أن ذلك يمثل انخفاضاً بنسبة 15 في المائة في عدد الانتهاكات الموثّقة (وانخفاضاً بنسبة 25 في المائة في عدد ضحايا الإعدام خارج نطاق القضـاء) مقارنة بالفترة المشـمولة بالتقرير السـابق، كان عدد الضـحايا المرتبطين بالانتهاكات التي ارتكبتها القوى الديمقراطية المتحالفة الأعلى بين جميع مرتكبي الانتهاكات.

(12) تحـالف الـديمقراطيين الكونغوليين، وقوات المقـاومـة الوطنيـة في إيتوري، والجبهـة الوطنيـة والداعيـة إلى الانـدمـاج في الكونغو، والحركة الشعبية للدفاع عن النفس في إيتوري.

ضحاياها 308 1 ضحايا (774 رجلاً و373 امرأة و119 ضحية لا يُعرف عمرها ولا جنسها، و20 فتاة و12 فتى و10 أطفال لا يعرف جنسهم). وارتكب عناصر تابعة للدولة 48 في المائة من الانتهاكات ضد 441 ضحية (332 رجلاً، و63 امرأة، و25 فتى، و17 فتاة، و3 أطفال لا يعرف جنسهم، وضحية واحدة لا يعرف عمرها ولا جنسها).

20- ولا تزال حالة انعدام الأمن في الجزء الشمالي من المقاطعة، بسبب وجود جماعة *ماي - ماي أبا نا بالي* وغيرها من جماعات ماي - ماي على الطريق بين كالمي وبنديرا، مصدر قلق. ومن بين الجماعات المسلحة، ارتكبت جماعة ماي - ماي - ماي أبا نا بالي، أكبر عدد من الانتهاكات (33 في المائة)، في حين أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تتحمل المسؤولية عن 18 في المائة من الانتهاكات الموثّقة في تنجانيقا.

21- وفي ماي - ندومبي والمقاطعات المجاورة في غرب البلد، استمر تصاعد النزاع الطائفي الذي اندلع في عام 2022 طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر المدنيون المسلحون في موبوندو في مهاجمة المدنيين وقوات الدفاع والأمن في مقاطعات ماي - ندومبي وكويلو وكينشاسا وكوانغو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّق المكتب المشترك 15 حادثة نسبت إلى مدنيين مسلحين من ميليشيا موبوندو[13]، مما أسفر عن قتل 57 شخصاً على الأقل. وكانت قوات الأمن والدفاع مسؤولة عن ستة انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان أدت إلى قتل 34 شخصاً (28 رجلاً و4 نساء وطفلين). ومنذ حزيران/يونيه 2023، وثّق المكتب المشترك وفاة ما لا يقل عن 169 فرداً من ميليشيا موبوندو الذين اعتقلتهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمشاركتهم في تمردٍ واحتُجزوا في سجن سينكوانتينير في بلدة باندوندو. وتفيد التقارير أن وفاتهم كانت بسبب ظروف الاحتجاز السيئة والاكتظاظ في السجن.

22- واندلع نزاع طائفي آخر منذ نيسان/أبريل 2023 في مقاطعة تشوبو بين أفراد من طائفتي مبولي ولينغولا. ووفقاً لممثلي الطائفتين، قُتل ما يصل إلى 700 شخص، على الرغم من أن المكتب المشترك لم يتمكن من التحقق من الأرقام بسبب حالة انعدام الأمن. ووفقاً لمصادر إنسانية، أدت الاشتباكات المستمرة بين طائفتي مبولي ولينغولا إلى نزوح ما لا يقل عن 000 18 شخص نحو كيسانغاني في مقاطعة تشوبو.

2- الإجراءات التي اتخذها المكتب المشترك

23- واصل المكتب المشترك رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين في الدعوة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في المقاطعات المتضررة من النزاع والتصدي لها. وساهم المكتب المشترك، إلى جانب العناصر المدنية والشرطية والعسكرية الأخرى التابعة للبعثة، في تنفيذ المهام ذات الأولوية للبعثة وهي: دعم حماية المدنيين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. غير أن الحالة الأمنية والقيود اللوجستية واستمرار مظاهر التعبير المناهضة للبعثة أثرت في كثير من الأحيان على قدرة المكتب المشترك على القيام برصد حقوق الإنسان في بعض المناطق المتضررة من النزاع المسلح.

24- وأوفد المكتب المشترك 9 بعثات رصد و7 بعثات تحقيق وشارك في 12 بعثة تقييم مشتركة في المقاطعات المتضررة من النزاع المسلح، مما أسهم في التحقيق في الوقت المناسب في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني ورصدها والإبلاغ عنها. وواصل المكتب المشترك تنسيق تنفيذ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بشأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى قوات الأمن غير التابعة

(13) قام أفراد من طائفة ياكا بتكوين جماعات أمن أهلية تسمى موبوندو.

للأمم المتحدة، وأجرى 404 تقييمات للمخاطر. واعتُمدت مجموعة قوية من تدابير التخفيف من المخاطر استناداً إلى التوصيات التي قدمتها الأمانة العامة بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وأجرى المكتب المشترك أيضاً 62 دورة تدريبية لأكثر من 200 3 فرد من الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (منهم 267 امرأة)، بمن فيهم الأفراد المنتشرون في مناطق العمليات. وواصل المكتب المشترك جهود الدعوة مع السلطات الكونغولية من خلال تيسير عقد 40 اجتماعاً للجان المتابعة والمساهمة فيها[14]، منها 14 اجتماعاً في المقاطعات المتضررة من النزاع، مما أدى إلى فتح تحقيقات واتخاذ تدابير تأديبية في ما لا يقل عن 30 حالة.

25- وواصل المكتب المشترك رصد الحالة وساهم في الجهود المبذولة بالاشتراك مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لدعم التوصل إلى حل لأزمة ماي – ندومبي وتقديم الدعم الإنساني إلى النازحين. وقد أعاق جهودها لرصد ظروف الاحتجاز والإجراءات القضائية المتخذة بحق الأشخاص الذين اعتُقلوا في أعقاب العمليات العسكرية عدم السماح لها بالوصول إلى مرافق الاحتجاز العسكرية. ونُظمت سبع بعثات ميدانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وجرى تبادل المعلومات مع السلطات لدعم مكافحة الإفلات من العقاب ومنع خطاب الكراهية والتصدي له.

26- وفي أيار/مايو 2024، دعم المكتب المشترك وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنظيم حلقة عمل استمرت ثلاثة أيام لتعزيز آليات حل النزاع بالطرق السلمية وحماية السكان المدنيين في سياق النزاع الطائفي. وكان الهدف من حلقة العمل هو المساهمة في إعادة الاستقرار والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية.

باء- الحريات الأساسية والحيز الديمقراطي في مناطق النزاع

1- الحالة الراهنة والتدابير التي اتخذتها الحكومة

27- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّق المكتب المشترك انخفاضاً بنسبة 30 في المائة تقريباً في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المتعلقة بالحيز الديمقراطي (من 296 إلى 208). وكانت الجهات الفاعلة الحكومية مسؤولة عن 90 في المائة من الانتهاكات الموثّقة، ومعظمها يتعلق بالحق في الحرية والأمن الشخصي وحرية الرأي والتعبير. ووثّق المكتب المشترك ما لا يقل عن 24 حالة استخدام غير ضروري وغير متناسب للقوة من جانب الشرطة الوطنية الكونغولية في مواجهة المظاهرات.

28- ووثّق المكتب المشترك أيضاً حوادث ترهيب وتهديدات بالعنف الجسدي واعتداءات وأعمال انتقامية استهدفت 387 مدافعاً عن حقوق الإنسان و67 صحفياً، ارتكبت على يد العناصر التابعة للدولة الدولة والجماعات المسلحة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 6 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ووقعت معظم التهديدات الموثّقة في المقاطعات المتضررة من النزاع، وكان العديد منها يتعلق بالعملية الانتخابية. ومرت معظم هذه الحالات من دون معالجة.

29- واتسمت العملية الانتخابية بأعمال عنف وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تصاعد التقارير عن خطاب الكراهية الذي قد يصل إلى حد التحريض على العداء والعنف والتمييز. وأعرب المفوّض السامي عن قلقه إزاء تزايد خطاب الكراهية والتحريض على العنف القائم على أساس عرقي، لا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وكذلك في إقليمي كاساي وكاتانغا، بعد

(14) تتناول لجان المتابعة انتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم ارتكابها على يد أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية.

الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2023[15]. ووثّق المكتب المشترك أيضاً أعمال عنف انتخابي، استهدفت في معظمها النساء، من جانب أعضاء الأحزاب السياسية خلال الفترة الانتخابية. فعلى سبيل المثال، اعتدت جماعة قوى التقدم، المرتبطة بحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، على المعارضين السياسيين في مقاطعات كاتانغا العليا وكاساي وكينشاسا ولوالابا. ووثّق المكتب المشترك أيضاً فرض قيود على الحيز المدني والديمقراطي، ولا سيما على حرية التجمع والتعبير، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات، وحرية تنقل قادة المعارضة، ووضع عقبات أمام عمل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

30- واتخذت السلطات الكونغولية عدداً من التدابير للتصدي للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان خلال فترة الانتخابات. ومن بين هذه التدابير تعبئة 500 2 فرد من الشرطة الوطنية الكونغولية و500 1 من جنود الحرس الجمهوري لحماية العملية الانتخابية من أي هجمات محتملة من الجماعات المسلحة. ومن التدابير الأخرى إنشاء إطار نقاش دائم بين وزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين، بما في ذلك المكتب المشترك، لمناقشة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والرد عليها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بتحديث السجل الانتخابي لضمان ممارسة جميع المواطنين لحقهم في التصويت، واتخذت في بعض المحليات تدابير لتلبية شرط تصويت النازحين. وعلاوة على ذلك، نشرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 820 مراقباً لحقوق الإنسان في 20 مقاطعة لمراقبة العملية الانتخابية، وجرى التنديد بانتظام بخطاب الكراهية والتحريض على الكراهية.

31- وواصل المكتب المشترك توثيق حالات خطاب الكراهية. وخلال الفترة موضوع الاستعراض، تبين للمكتب المشترك أن من بين الادعاءات الثلاثة والعشرين، تجاوزت 13 حالة العتبة المنصوص عليها في خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو الإثنية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف. وقد وقعت جميع الحالات الثلاث عشرة خلال فترة الانتخابات. ولم تناقش الجمعية الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشروع القانون المتعلق بالقبلية والعنصرية وكره الأجانب الذي أُعد في عام 2020، ولم تتخذ سوى بضعة تدابير قضائية لمعالجة حالات خطاب الكراهية التي ترقى إلى التحريض على العداء والعنف والتمييز. وطيلة العملية الانتخابية، نددت السلطات الكونغولية بانتظام بأعمال خطاب الكراهية والتحريض على الكراهية، مسلطةً الضوء على المخاطر التي تمثلها هذه الأعمال على البلد.

2- الإجراءات التي اتخذها المكتب المشترك

32- وضع المكتب المشترك ونفذ استراتيجية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها خلال العملية الانتخابية، بما في ذلك خطة لرصد حالة حقوق الإنسان، وبناء قدرات الشركاء والشراكة الاستراتيجية والدعوة. وأسفرت أنشطة التدريب وبناء القدرات التي نظمها المكتب المشترك لما لا يقل عن 145 1 رجلاً و422 امرأة من منظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال رصد حقوق الإنسان المتعلقة بالانتخابات وخطاب الكراهية عن زيادة المعرفة ومكنت المشاركين من المشاركة بشكل هادف في منع خطاب الكراهية والتصدي له.

33- وبالإضافة إلى مشاركة المكتب المشترك في الجهود المتكاملة التي تبذلها البعثة لرصد الأحداث الانتخابية والإبلاغ عنها خلال الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع، نشر المكتب المشترك أفرقة متنقلة في 20 منطقة في 13 مقاطعة وأعد تقريراً عاماً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ المكتب المشترك أيضاً

(15) انظر https://www.ohchr.org/en/statements/2024/01/comment-un-high-commissioner-human-rights-volker-turk-rising-hate-speech-and.

تدابير لحماية 463 شخصاً (60 منهم من النساء)، بمن فيهم 387 مدافعاً عن حقوق الإنسان (45 منهم من النساء) و67 صحفياً (منهم 9 نساء). وشمل المستفيدون أيضاً ضحايا وشهوداً على الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلاً عن الأفراد المعرضين لخطر الانتقام بسبب أعمالهم في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

جيم- العنف الجنسي والجنساني

1- الحالة الراهنة والتدابير التي اتخذتها الحكومة

34- وثّق المكتب المشترك خلال الفترة المشمولة بالتقرير 698 ضحية من ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (488 امرأة، و173 فتاة، و8 فتيان، و11 طفلاً لا يُعرف جنسهم و18 رجلاً)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 11 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتتحمل الجهات الفاعلة الحكومية المسؤولية عن 27 في المائة من هذا العنف الذي كان أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية أبرز مرتكبيه، حيث بلغ عدد الضحايا 135 و21 ضحية على التوالي. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن ارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الذي طال 73 في المائة من الضحايا، وكان التوزيع على النحو التالي: جماعات ماي - ماي (65 امرأة و20 فتاة و24 طفلاً لا يُعرف جنسهم)، وجماعات ماي - ماي أبا نا بالي (77 امرأة و7 فتيات و3 رجال)، وحركة 23 مارس (66 امرأة و14 فتاة)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (57 امرأة و4 فتيات)، وجماعة ماي - ماي رايا موتومبوكي (37 امرأة و13 رجلاً و6 فتيات وطفل واحد لا يُعرف جنسه)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (28 امرأة و14 فتاة)، والقوى الديمقراطية المتحالفة (30 امرأة و6 فتيات)، وقوات نياتورا (20 امرأة و11 فتاة)، والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو (3 نساء وفتاة واحدة)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (امرأتان وفتاة واحدة)، وماليشيا ماي ماي زائير (امرأتان)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (امرأة واحدة)، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (امرأة واحدة). وعلى غرار ما حدث في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وثّقت معظم الحالات في كيفو الشمالية (39 في المائة)، وتنجانيقا (20 في المائة)، وإيتوري (18 في المائة)، وكيفو الجنوبية (18 في المائة)، ومانييما (5 في المائة).

35- وأدى استمرار العنف المسلح إلى تفاقم خطر العنف الجنساني الذي يرتكبه أفراد الجماعات المسلحة، ولا سيما حركة 23 مارس، مستهدفاً النساء والفتيات داخل مواقع النازحين وحولها، أثناء بحثهن عن الغذاء والماء والحطب. وعلاوة على ذلك، فإن نقص الغذاء وضعف الوصول إلى المساعدات الإنسانية وانعدام الأمن جعل العديد من النساء والفتيات عرضة للاستغلال الجنسي والاتجار المحتمل بالبشر. وأدى النزوح بسبب النزاع وانعدام الأمن إلى زيادة لجوء السكان المدنيين إلى آليات التكيف السلبي، بما في ذلك تطبيع زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، حتى مع أفراد قوات الدفاع والأمن الكونغولية والجماعات المسلحة[16]، خاصة في القواعد العسكرية ومواقع التعدين وحولها. ولا تزال النساء والفتيات يتعرضن للاختطاف والأسر والاستعباد الجنسي من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، ولا سيما القوى الديمقراطية المتحالفة وجماعات الما - ماي، مما يعرضهن لخطر الحمل غير المرغوب فيه والتعذيب وسوء المعاملة والقتل.

(16) انظر https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/07/drc-alarming-increase-trafficking-sexual-exploitation-say-experts.

36- وحققت الحكومة تقدماً في مكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك إصدار أحكام قانونية جديدة[17]. ويتضمن التشريع جرائم جديدة مصنفة على أنها عنف جنسي وعنف جنساني، وينص على توفير المساعدة القانونية المجانية لضحايا العنف الجنساني. وينص التشريع أيضاً على اعتماد نهج يركز على الضحايا في جميع مراحل الإجراءات القانونية، وتحميل الخزينة العامة جميع التكاليف الإجرائية.

2- الإجراءات التي اتخذها المكتب المشترك

37- لا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع أقل بكثير من الواقع، حيث إن الحالات الموثّقة لا تمثل سوى جزء بسيط من الحوادث الفعلية. وقد أعاقت القيود الأمنية واللوجستية والمالية، فضلاً عن الوصم وخشية الناجين من أن يتعرضوا للانتقام، التحقق من الحالات. وخلال الفترة موضوع الاستعراض، شارك المكتب المشترك في عملية لتوسيع نطاق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على مستوى المنظومة بهدف تعزيز القدرة التشغيلية والمالية للتصدي للعنف الجنسي في المقاطعات الشرقية (حزيران/يونيه - كانون الأول/ديسمبر 2023). وخصص المكتب المشترك موارد بشرية ومالية إضافية لتيسير توثيق هذه الحالات وتحليل الأسباب الجذرية وتنظيم بعثات إضافية لتقصي الحقائق تركز على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

38- وأجرى المكتب المشترك 17 دورة تدريبية متخصصة في مجال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع شارك فيها 315 فرداً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و200 ضابط من الشرطة الوطنية الكونغولية، بمن فيهم ضباط الشرطة القضائية. وأسفر ذلك عن توقيع 91 قائداً من قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من مقاطعتي كاتانغا العليا ولومامي العليا صك التزام بمكافحة العنف الجنسي وتقديم مرتكبي العنف الجنسي داخل وحداتهم إلى العدالة.

39- وقدم المكتب المشترك أيضاً، بالتنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المشورة التقنية والتمويل للسلطات القضائية للتحقيق في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وملاحقة مرتكبيه قضائياً. وشملت الإجراءات ما لا يقل عن 731 من الضحايا والشهود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب المشترك المساعدة التقنية والمالية لعقد محاكمة كامونيا التي بدأت في 20 أيار/مايو 2024[18]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدين 66 شخصاً، من بينهم 23 جندياً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و4 ضباط من الشرطة الوطنية الكونغولية و8 أفراد من الجماعات المسلحة و31 مدنياً، وصدرت أحكام بحقهم بتهمة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

(17) صدر في 11 أيلول/سبتمبر 2023 المرسوم بقانون رقم 023/23 المعدل والمتمم للمرسوم الصادر في 30 كانون الثاني/يناير 1940 بشأن قانون العقوبات الكونغولي، وصدر في 11 أيلول/سبتمبر 2023 المرسوم بقانون رقم 024/23 المعدل والمتمم للمرسوم الصادر في 6 آب/أغسطس 1959 بشأن قانون الإجراءات الجنائية.

(18) أقيمت دعوى ضد 11 شخصاً، بمن فيهم السلطات الإقليمية وضباط الشرطة الوطنية الكونغولية وعناصر من ميليشيا بانا مورا، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإرهاب والمشاركة في حركة تمرد وأعمال إرهابية. وارتُكبت هذه الجرائم في الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه 2017.

دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحالة الراهنة والتدابير التي اتخذتها الحكومة

40- على الرغم من تحقيق متوسط نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة 4,4 في المائة خلال العقد الماضي، فإن الفقر يؤثر على 74,7 في المائة من السكان[19]. وترتفع نسبة انتشار الفقر في المناطق الريفية (84,9 في المائة) عنها في المناطق الحضرية (62,6 في المائة) وهناك تفاوت كبير بين الرجال (75,6 في المائة) والنساء (71,6 في المائة)[20]. ويبرز ذلك وجود عجز في النمو الشامل وضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدفين 1 و10 من أهداف التنمية المستدامة[21]. ويواجه البلد مخاطر معتدلة فيما يتعلق بالتعرض للمديونية الحرجة[22] ولا يزال يواجه التضخم بسبب انخفاض قيمة الفرنك الكونغولي، واستمرار العواقب الاقتصادية السلبية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والنزاع المسلح في أوكرانيا، مما أدى إلى زيادة أسعار الحبوب والأسمدة في السوق.

41- وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال قرارات تخصيص الميزانية تعتمد على تقلبات الحالة الأمنية. على الرغم من الحيز المالي المحدود بالفعل، في كانون الأول/ديسمبر 2023، على غرار ما حدث خلال العامين السابقين، أعيد توجيه الإنفاق نحو الأمن والانتخابات، مما أدى، وفقاً لبنك التنمية الأفريقي، إلى عجز في الميزانية بنسبة 1,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023[23].

42- وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وشباط/فبراير 2024، أثرت الفيضانات التي اجتاحت 18 مقاطعة، ولا سيما مقاطعات إكواتور وسود أوبانغي وتشوبو وكينشاسا، على الحقوق في مستوى معيشي لائق والغذاء والمسكن اللائق والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، بل وأثرت أيضاً على الحق في الحياة والحق في السلامة البدنية. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تأثرت 951 767 أسرة معيشية، وفقد 300 شخص حياتهم، وأُصيب 839 شخصاً وتلقوا المساعدة الطبية. كما تضرر ما لا يقل عن 733 76 منزلاً و528 1 مدرسة و296 مرفقاً للرعاية الصحية و205 أسواق و138 طريقاً[24].

43- وكان لاحتلال حركة 23 مارس مساحات شاسعة من الأراضي في كيفو الشمالية والاشتباكات المستمرة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والحركة تأثير كبير على الحق في التعليم وأدى إلى إغلاق أنشطة الأعمال والمتاجر، مما أثر على حق السكان في العمل وفي مستوى معيشي

(19) بلغ مؤشر التنمية البشرية لعام 2022 0.481، ليحتل البلد بذلك المرتبة الثمانين بعد المائة بين 193 بلداً في فئة "التنمية البشرية المنخفضة". ومع ذلك، يعد هذا تحسناً عن عام 2021، عندما بلغ مؤشر التنمية البشرية في البلد 0.475. انظر https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/COD.

(20) انظر https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-07/DP_DCP_COD_4_0.pdf.

(21) ترد لمحة عامة عن حالة تقدم البلد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2023. ويُظهر التقييم أن التقدم المحرز يسير على المسار الصحيح بالنسبة لنحو 15 في المائة فقط من الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وفي حين تحقق تقدم في تحقيق نحو 45 في المائة من الغايات، إلا أنه متخلف بشكل معتدل أو شديد. ولم يُسجّل أي تقدم أو تراجع عن خط الأساس لعام 2015 في نحو 40 في المائة من الغايات. وبالتالي، لا يزال التقدم في الأجل المتوسط نحو تحقيق خطة عام 2030 بطيئاً وضعيفاً، على الرغم مما تحقق من تقدم محدود.

(22) وفقا لتقييم بنك التنمية الأفريقي، بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 21,5 في المائة في عام 2023. انظر الملامح القطرية في: https://www.afdb.org/en/countries-central-africa-democratic-republic-congo/democratic-republic-congo-economic-outlook.

(23) المرجع نفسه.

(24) انظر https://www.afro.who.int/fr/countries/democratic-republic-of-congo/news/faire-face-aux-consequences-des-inondations-en-rdc (باللغة الفرنسية).

لائق. وفي كانون الثاني/يناير 2024، مارست حركة 23 مارس ضغوطاً على المعلمين ومديري المدارس والنظار في المناطق الخاضعة لسيطرتها لتنظيم بدء العام الدراسي الجديد، مما أجبر الآباء على إرسال أطفالهم إلى المدارس رغم تدهور الحالة الأمنية ونقص الإمدادات التعليمية الكافية. وفي 23 كانون الثاني/ يناير 2024، فرّ 17 معلماً من تونغو وبامبو إلى المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خشية التجنيد القسري للأطفال ولأنفسهم، مما أعاق بشكل كبير الوصول إلى التعليم في هاتين البلدتين. وعلاوة على ذلك، أدى انعدام الأمن في إقليم مامباسا في مقاطعة إيتوري إلى نزوح جماعي أدى إلى إغلاق ما لا يقل عن 26 مدرسة في مامباسا منذ كانون الثاني/يناير، مما حرم ما لا يقل عن 000 10 طفل، من بينهم 000 3 فتاة، من الدراسة.

44- ويؤثر انعدام الأمن تأثيراً سلبياً على حق السكان في الغذاء. وتمنع الجماعات المسلحة المدنيين من الوصول إلى مزارعهم في المناطق الخاضعة لسيطرتها. فعلى سبيل المثال، قيدت حركة 23 مارس أو منعت وصول المزارعين إلى حقولهم، متهمة إياهم بالتعاون مع جماعات مسلحة منافسة والقوات المسلحة الوطنية. وبالمثل، وبالمثل، أفادت تقارير بأن التعاونية من أجل تنمية الكونغو هددت المزارعين في منطقتي ديرا ولومبو في إقليم دجوغو في مقاطعة إيتوري ومنعتهم من الوصول إلى مزارعهم عبر فرض رسوم مرور على السكان.

45- ووثّقت أيضاً العقبات التي تحول دون التمتع بالحق في الصحة في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. وأدت الهجمات الموجهة ضد المستشفيات والمراكز الصحية إلى إجلاء الموظفين والمرضى وأثرت على استمرارية الخدمات الطبية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّق المكتب المشترك أنه في 25 كانون الثاني/يناير 2024 في مباتي بإقليم ماسيسي في مقاطعة كيفو الشمالية، قتل أفراد من حركة 23 مارس ممرضة بسبب تقديمها الرعاية الطبية للناجين من العنف الجنسي وتوثيقها الانتهاكات.

46- وخلال الفترة موضوع الاستعراض، وثّق المكتب المشترك ما مجموعه 425 حالة وفاة أثناء الاحتجاز، وهي زيادة كبيرة (150 في المائة) مقابل 170 حالة وفاة أثناء الاحتجاز وثّقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت الأسباب الرئيسية لتلك الوفيات هي الاكتظاظ وسوء ظروف الاحتجاز، مثل عدم كفاية الرعاية الصحية وعدم كفاية الطعام. وعلى الرغم من جهود المكتب المشترك للدعوة على المستويين الإقليمي والوطني، لم يُسجّل تقدم يذكر. ومع ذلك، نُشر في الجريدة الرسمية في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 القانون رقم 028/23 بشأن المبادئ الأساسية لنظام السجون. ومن المتوقع أن يسهم القانون الجديد في الحد من الاكتظاظ في السجون وتحسين حقوق المحتجزين.

2- الإجراءات التي اتخذها المكتب المشترك

47- واصل المكتب المشترك أنشطته الداعمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية المستدامة، وساهم في صياغة الإطار الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة 2025-2029. فعلى سبيل المثال، نظّم المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 دورة تدريبية شارك فيها 25 صحفياً (11 امرأة و14 رجلاً) حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهداف التنمية المستدامة والحق في التنمية. ونظمت حلقة عمل أخرى حول مبادئ عدم التمييز وعدم ترك أحد خلف الركب، استهدفت 28 رجلاً و5 نساء من الوزارات المسؤولة عن الأشخاص ذوي الإعاقة والتخطيط، بالإضافة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

48- وخلال بعثة ميدانية إلى فونغورومي في مقاطعة لوالابا في الفترة من 8 إلى 12 أيار/ مايو 2024، قام المكتب المشترك بتقييم الأثر البيئي لأنشطة التعدين. ولاحظ أن تلوث الهواء والأنهار على حد سواء كان له أثر سلبي على الحق في الصحة وتسبب في دخول 114 شخصاً (70 امرأة و40 طفلاً و4 رجال)

إلى المستشفى في الفترة بين 16 و22 كانون الثاني/يناير 2024، بعد استخدامهم ماءً ملوثاً. وتعرض المبلغون عن المخالفات والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين أبلغوا عن الحالة للتهديدات. ودعا المكتب المشترك السلطات المحلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لضمان حمايتهم الجسدية وفتح تحقيق في التهديدات التي تستهدف من يدعمون المجتمعات أو يدينون انتهاكات الحقوق البيئية.

49- وواصل المكتب المشترك أيضاً دعم بناء قدرات السلطات الوطنية في مجال الصناعات الاستخراجية. وعقب انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان[25] في حزيران/يونيه 2023، نظم المكتب المشترك حلق عمل حول هذا الموضوع في لوبومباشي للقضاة وأفراد قوات الأمن والدفاع الوطنيين وأعضاء منظمات المجتمع المدني.

هاء- الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب

50- واصل المكتب المشترك تقديم الدعم التقني واللوجستي المباشر لنظام العدالة الكونغولي. وشمل ذلك تقديم الدعم في مجال التحقيقات القضائية، ونشر المحاكم المتنقلة، والمساهمة في تحديث وتنفيذ استراتيجيات الملاحقة القضائية على المستوى الوطني، ولا سيما في المقاطعات الأكثر تضرراً من النزاع، وكذلك في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى. وساعد الدعم الذي قدمه المكتب المشترك في التحقيقات وإجراءات المحاكم في تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى العدالة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. ونظّم المكتب تسع بعثات تحقيق (بعثتان في إيتوري وسبع بعثات في كيفو الجنوبية) بالتنسيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويسّر توفير الحماية القضائية من أجل 845 ضحية وشاهداً، من بينهم 390 امرأة و336 رجلاً و6 أطفال. ودعم المكتب المشترك أيضاً سبع محاكمات أسفرت عن إدانة 79 جندياً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و23 ضابطاً الشرطة الوطنية الكونغولية، و315 عنصراً من الجماعات المسلحة و105 مدنيين متورطين في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

51- ونظم المكتب المشترك أيضاً تدريباً أولياً شارك فيه 500 2 من القضاة الجدد (835 امرأة و665 1 رجلاً) على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وإقامة العدل. وفي مجال العدالة الانتقالية، قدم المكتب المشترك الدعم التقني والمالي إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في مقاطعة كاساي الوسطى لوضع اللمسات الأخيرة على نظامها الداخلي ولوائحها التي جرى التصديق عليها في 25 تموز/يوليه 2023 في كانانغا. وقُدّم إلى الصندوق الوطني لتوفير الجبر لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وغيره من الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي بدأ عملياته في تشرين الأول/أكتوبر 2023 دعم إضافي شمل بصفة خاصة دورة تدريبية حول نُهُج العدالة الانتقالية التي تركز على الضحايا.

واو- دعم السلطات الوطنية في مجال الطب الشرعي

52- واصل المكتب المشترك دعم السلطات القضائية في مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك عن طريق توفير الخبرة في مجال الطب الشرعي، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 34/54. وخلال

(25) انظر https://www.voluntaryprinciples.org/.

الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى خبراء الأدلة الجنائية التابعون للمفوضية 24 عمليات تشريح للجثث في كينشاسا وغوما من أجل المساهمة في التحقيقات التي تجريها السلطات القضائية.

53- واعتمد فريق الطب الشرعي نهجاً مبتكرة، منها تشكيل فريق مؤقت من الأطباء والأخصائيين النفسيين وأعضاء رابطات الضحايا. وفي أيلول/سبتمبر 2023، أجرى الفريق تقييماً طبياً ونفسياً استمر ثلاثة أيام وشمل 120 ضحية من الأطفال وممثليهم القانونيين، بناءً على طلب قضائي من المحكمة العسكرية العليا في كينشاسا.

54- وفي تموز/يوليه 2023، نظم المكتب المشترك، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة كينشاسا، مؤتمراً دولياً حضره أكثر من 100 مشارك حول تحديات الطب الشرعي في البلد. واعتمد المؤتمر عدة توصيات لتعزيز تطوير البنية التحتية للطب الشرعي وافتتاح برامج تدريس الطب الشرعي في الجامعات على مستوى البلد.

55- وفي الفترة من 5 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قام المكتب المشترك في كيسانغاني بمقاطعة تشوبو بتدريب 67 موظفاً من موظفي المحاكم (53 رجلاً و14 امرأة) على دور الشرطة في مكافحة الإفلات من العقاب. وتبرع المكتب المشترك بمعدات للمحاكم المدنية والعسكرية لتحسين قدراتها التشغيلية وتسهيل تنقلها وتعزيز حقوق الضحايا. وفي الفترة من 14 إلى 19 أيار/مايو 2024، دعم المكتب المشترك جامعة كينشاسا في تنظيم حلقة عمل بشأن صياغة الاختصاصات والتوصيفات الوظيفية لإنشاء برنامج تدريبي في مجال الطب الشرعي في جامعات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة للدعم التقني والمالي الذي قدمه المكتب المشترك، سُجّل أربعة أطباء شرعيين إضافيين رسمياً في مجلس الأطباء.

56- ودعم المكتب المشترك أيضاً بناء مركز للطب الشرعي في بوكافو في مقاطعة كيفو الجنوبية وافتتاحه في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ونظم في حزيران/يونيه 2024 حلقة عمل لتطوير مهارات 16 ممارساً في مجال الطب الشرعي من بينهم 4 نساء.

رابعاً- التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- الإجراءات المتخذة للعمل مع آليات الأمم المتحدة وتنفيذ توصياتها ودعم الآليات الوطنية

57- على الرغم من جهود الائتلاف الكونغولي لمناهضة عقوبة الإعدام، وهو تجمع شامل للمجتمع المدني، الذي أرسل مذكرة إلى الرئيس في 21 شباط/فبراير 2024 تحثه على الحفاظ على وقف تطبيق عقوبة الإعدام ودعم اعتماد مشروع قانون إلغاء عقوبة الإعدام، أكدت الحكومة إلغاء الوقف القائم بحكم الواقع لعقوبة الإعدام في 13 آذار/مارس 2024. وخلال الحوار التفاعلي المعزز بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، التي عقدت في جنيف يومي 2 و3 نيسان/أبريل 2024، دعا المفوّض السامي والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الخبراء الدوليين المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الحكومة إلى إعادة النظر في قرارها إلغاء

وقف تطبيق عقوبة الإعدام[26]. وأكد المفوّض السامي من جديد، خلال اجتماعاته مع الرئيس ومسؤولين حكوميين آخرين أثناء زيارته للبلد، معارضة الأمم المتحدة تطبيق عقوبة الإعدام.

58- ودعم المكتب المشترك تشغيل وحدة الاتصال المعنية بحقوق الإنسان[27]، ويسّر وضع الخطة الاستراتيجية للجمعية الوطنية بشأن حقوق الإنسان، ودعم الحكومة في تعاملها مع منظومة الأمم المتحدة. ونسق المكتب المشترك صياغة تقرير فريق الأمم المتحدة القطري للاستعراض الدوري الشامل، الذي قُدم في 7 نيسان/أبريل 2024. ودعم المكتب المشترك الحكومة، من خلال اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان، في إعداد تقريرها للدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل وفي متابعة التقارير المتأخرة الواجب تقديمها إلى هيئات المعاهدات.

باء- التطورات المتعلقة بالآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

59- نُشر في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 القانون رقم 027/23 الصادر في 15 حزيران/يونيه 2023 بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومسؤولياتهم. وقدم المكتب المشترك الدعم طيلة مراحل إعداد هذا القانون. وعلى الرغم من أن القانون ينص على ضمانات مهمة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن مما يبعث على القلق أن بعض أحكامه يمكن أن تقيد حقوق الأفراد وحرياتهم.

60- وفي الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، دعم المكتب المشترك حلقة عمل عبر الإنترنت لممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الناطقة بالفرنسية من بنين وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والمغرب لتبادل خبراتهم بشأن رصد احترام حقوق الإنسان خلال الفترات الانتخابية. وتبادل المشاركون الممارسات الجيدة في مجال حقوق الإنسان ورصد خطاب الكراهية خلال الفترة الانتخابية.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

61- لا تزال حالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على القلق الشديد. فالهجمات والأعمال الانتقامية التي تشنها الجماعات المسلحة في المناطق المكتظة بالسكان لا تزال تشكل مخاطر جسيمة على حماية المدنيين. وتسلط الحوادث الموثّقة وعدد انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها الجماعات المسلحة في المقاطعات المتأثرة بالنزاع الضوء على التحديات التي تواجهها الحكومة في الوفاء بالتزامها بحماية المدنيين داخل أراضيها. ويشكل إلغاء وقف تطبيق عقوبة الإعدام بحكم الواقع استجابة مقلقة للتصدي لتلك التحديات ويزيد من عدم اليقين القانوني بسبب الظروف الفضفاضة والمبهمة التي يمكن أن تؤدي إلى تطبيق عقوبة الإعدام.

62- وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني، ارتفع عدد ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الموثّق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت الحكومة، إدراكاً منها لضرورة ضمان اتباع نهج يركز على الضحايا في تحقيق العدالة الانتقالية، الاستثمار في مكافحة الإفلات من

(26) انظر بيان المفوض السامي في: https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/04/drc-reports-turk-alarming-levels-insecurity.

(27) انظر https://leganet.cd/Legislation/Droit%20Public/DH/D.09.35.12.08.2009.htm (باللغة الفرنسية).

العقاب، وعززت جهودها لضمان توفير ما يكفي من تمويل وقدرات تقنية للصندوق الوطني لتوفير الجبر لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وغيره من الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

63- وعلى الرغم التطورات الإيجابية في مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة وفي عملية العدالة الانتقالية، لا تزال هناك حاجة لبذل جهود كبيرة لتعزيز التنسيق بين آليات العدالة الانتقالية ومبادرات السلام الأخرى لضمان معالجة الأسباب الجذرية للعنف والنزاع بفعالية.

64- وفي هذا السياق، يوصي المفوّض السامي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يلي.

(أ) مواصلة توسيع الحيز الديمقراطي وضمان حماية حقوق وحريات الجميع، بمن فيهم المعارضون السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وضمان الامتثال الصارم لقانون حقوق الإنسان عند استخدام القوة من جانب العناصر التابعة للدولة، بما في ذلك أثناء عمليات إنفاذ القانون؛

(ب) ضمان توفير الحماية الكاملة لحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، فضلاً عن عدم التعرض للاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب؛

(ج) ضمان المساءلة عن طريق اعتماد تدابير مناسبة لتقديم جميع المرتكبين المزعومين لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان إلى العدالة، بما في ذلك تلك الموثّقة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية؛

(د) التراجع عن قرار إلغاء وقف تطبيق عقوبة الإعدام بحكم الواقع، واستكمال العملية التشريعية لإلغاء عقوبة الإعدام؛

(هـ) التعجيل باعتماد مشروع القانون المتعلق بالقبلية والعنصرية وكره الأجانب باعتباره تدبيراً تشريعياً رئيسياً لمنع ومكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العداء والعنف والتمييز، مع ضمان عدم تعدّيه على الحق في حرية التعبير، واتخاذ تدابير فعالة للحد من العنف الطائفي؛

(و) تعديل القانون المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومسؤولياتهم عن طريق إلغاء البنود التي تجرم أنشطتهم وضمان توافقه الكامل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ز) ضمان نشر قوات أمن ودفاع كافية وفعالة ومسؤولة تعمل وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لضمان حماية المدنيين في جميع أنحاء الأراضي الكونغولية، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي انسحبت منها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ح) التأكد من أن جميع العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة التي تقوم بها القوات المسلحة الكونغولية، سواء بمفردها أو بالتعاون مع القوات المنتشرة بموجب ترتيبات ثنائية أو القوات الإقليمية، تمتثل امتثالاً صارماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(ط) اتخاذ خطوات لمنع الهجمات الموجهة ضد أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني ومحاسبة المسؤولين عنها، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الكونغولية؛

(ي) مواصلة عملية نيروبي وغيرها من المبادرات الجارية والالتزام بها بهدف تحقيق السلام المستدام، مع ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار؛

(ك) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان احترام القوات المسلحة الكونغولية والجماعات المسلحة المتحالفة معها لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ووضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني؛

(ل) تنفيذ جميع التدابير اللازمة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع وتوفير الجبر لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتيسير تقديم المساعدة التي تركز على الضحايا وفقاً للقانون الخاص بالمبادئ الأساسية لحماية ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع وضحايا الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها وتوفير الجبر لهم؛

(م) تخصيص الموارد المالية اللازمة للتشغيل الفعال للصندوق الوطني لتوفير الجبر لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وغيره من الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ن) ضمان استقلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتزويدها بالموارد المالية والمادية الكافية؛

(س) وضع سياسة شاملة للعدالة الانتقالية تركز على الضحايا وتكون شاملة وتشاركية، تهدف إلى تحديد الأسباب الجذرية للعنف والنزاع ومعالجتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي الاستمرار في التشاور مع السكان وضمان المشاركة الفعالة للضحايا والمجتمعات المتضررة، ودمج نتائج المشاورات الوطنية في مشروع السياسة.

65- وينبغي للشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية القيام بما يلي:

(أ) دعوة الدول الأعضاء في جميع القوات الإقليمية، ولا سيما بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والدول الأعضاء الأخرى التي تنشر قوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب ترتيبات ثنائية إلى ضمان أن تمتثل جميع هذه القوات امتثالاً صارماً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وضمان توفير التمويل اللازم لوضع أطر الامتثال لحقوق الإنسان وتنفيذها، وفقاً لإطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للامتثال والمساءلة فيما يتعلق بعمليات دعم السلام؛

(ب) حث الدول التي تنشر قواتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب اتفاقات ثنائية على ضمان امتثال عمليات النشر هذه للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعلى وجه التحديد، ضمان تدريب القوات تدريباً جيداً على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني قبل نشرها، وضمان منح العاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول الكامل إلى المحتاجين؛

(ج) مواصلة دعم العمل في مجال حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء تنفيذ خطة فك الارتباط الخاصة ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.